

مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية

الألمانية في عام ١٩١٩

دراسة تحليلية

م.م صباح كريم رباح الفتلاوي

م. باحث إيمان نصيف جاسم

مركز دراسات الكوفة / جامعة الكوفة

كانت الحرب العالمية الأولى وبالأعلى على دول أوروبا ، بينما كان نقيض ذلك بالنسبة للدول غير الأوروبية التي شاركت فيها ونعني بذلك الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، فقد ازدهر اقتصادهما خلال سنوات الحرب .

وبعدما وضعت الحرب أوزارها ، تم اختيار فرنسا مقراً لمؤتمر الصلح اعترافاً بالدور الكبير الذي قامت به في الحرب ، لاسيما ما لحق بها من أضرار جسيمة على أيدي الألمان في بداية الحرب وشارك في المؤتمر مندوبون عن (٢٧) دولة ، ولم يدع مندوب عن الاتحاد السوفييتي الأسبق ، كما لم يدع إلى المؤتمر مندوبون عن الدول المهزومة في الحرب بل كان عليها توقع على الوثائق بعد أعدادها ، لان السلام فرض فرضاً ولم يكن نتيجة مفاوضات .

كان لكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً في وضع قرارات مؤتمر الصلح، وقد عرف ممثلوا هذه الدول الثلاث باسم (الثلاثة الكبار) ، أما ممثل اليابان فقد كان دوره ثانوياً في المؤتمر ، كما أن ممثل إيطاليا انسحب من المؤتمر بعد وقت قصير احتجاجاً على تجاهل الثلاثة الكبار بعض المطالب الإيطالية وترأس الوفد الأمريكي رئيس الولايات المتحدة (توماس وودر ولسن) (١٨٥٦-١٩٢٤) ، أما الوفد الفرنسي فترأسه رئيس وزرائها (جورج كليمنصو) (١٨٤١-١٩٢٩) ، في حين قاد الوفد البريطاني رئيس وزرائها (دافيد لويد جورج) (١٨٦٣-١٩٤٥) ، وقد عكست قرارات المؤتمر في النهاية وجهات نظر ومصالح الدول الكبرى .

بيد أن ما يهمنا في هذا البحث هي مقررات مؤتمر الصلح التي خصت الإمبراطورية الألمانية ، وكيفية ترسيم حدودها وقطع وإعادة (الانزاس واللورين) إلى فرنسا، مضاف إلى انتزاع كافة مستعمراتها وامتيازاتها فيما وراء البحار في قارتي إفريقيا وآسيا ، وحلت اليابان محلها في الشرق الأقصى ، فانتدبت على جزر (مارشال) ، وتفوقت في الصين على حساب ألمانيا ، وحصلت فرنسا على جزء من الكاميرون .

وزعت مفردات البحث في ثلاثة محاور أساسية ، فخص المحور الاول كل ما جرى قبل توقيع المعاهدة (الصلح) مع ألمانيا ، والمحور الثاني تضمن بنود المعاهدة وكيفية ترسيم الحدود والضمانات والتعويضات على ألمانيا ، اما المحور الثالث والاخير فتصدت مضامينه للمعاهدات الأخرى التي فرضت على الدول الأخرى المندحرة في الحرب وهي ، (معاهدة سان جرمان) مع النمسا ، و(معاهدة تريانون) مع المجر ، و(معاهدة نويي) مع بلغاريا ، و(معاهدة سيفر) مع



الدولة العثمانية واستبدالها (بمعاهدة لوزان) .

أبعاد مؤتمر الصلح وقراراته

جاءت الدول المنتصرة في الحرب الى مؤتمر السلم لتحل مشكلات معينة ، والسلم لم يكن أقل خطورة من الحرب ، فهي لم تتناول تلك المشاكل ، كما هي حقيقة وتقضي على أسباب الحرب لجعل قيمة الجهود والدماء التي حرق بين ١٩١٤ و ١٩١٨ لاتذهب سدى.

وكان من الواضح الجلي ان تنظيم السلم سيكون بيد الدول الغالبة ، فالنمسا والمجر تلاشت من الخريطة الأوروبية ، والامبراطورية العثمانية تهدمت ، وبلغاريا سحقته ، وألمانيا رمت السلاح وكانت تمر في مخاض ثورة اشتراكية ، وتتمنى لو قنع الحلفاء بتطبيق مبادئ الرئيس الأمريكي (ولسن) "الأربعة عشر" ، وكان من الواضح ان الكلمة النهائية للدول الكبرى ، بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا واليابان ، والصغار من الحلفاء لهم ان يتكلموا ويقترحوا ويتفروجا فقط^(١) .

اجتمع في باريس في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩ ، خبراء يمثلون اثنتين وثلاثين دولة من الدول المنتصرة ، لوضع الخطط الرامية إلى إصلاح عالم حطمته الحرب ، وذلك بوضع خارطة جديدة للعالم والقضاء على الاضطرابات الإقليمية ، والمشكلة التي تواجه المؤتمر هي إقرار السلام في العالم ، مع وجود التباين في تخطيط الحدود حسب الحاجات الاستراتيجية والآلام التي أحدثتها الحرب ، والتهديد البلشفي والرغبة في فرض التعويضات على المغلوبين ، ولم تمثل في جلسات المؤتمر كل من ألمانيا والنمسا و الدولة العثمانية وبلغاريا^(٢) .

افتتح مؤتمر الصلح رسمياً في باريس ، وحضره سبعون مندوباً ، ولم تنظم ألمانيا إلى هذا المؤتمر إلا بعد ان صارت الشروط معدة للتوقيع ، ثم استجاب الحلفاء في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨ لطلب ألمانيا بعقد صلح على أساس مبادئ ولسن الأربعة عشر ، ولكن المبادئ لم تلبث ان ضاعت في خضم الصراع بين الآراء المتناقضة والمصالح المتضاربة^(٣) . استقبل الرئيس (ولسن) استقبالا حماسياً عندما وصل أوروبا ، باعتباره ممثلاً للفكرة الجديدة المثالية في تنظيم العلاقات الدولية ، وكان هدف ولسن أولاً هو ضمان الحصول على تأييد لفكرة تضمين معاهدة الصلح مشروعاً لعصبة الأمم^(٤) ، أما (لويد جورج) أكبر ممثلي بريطانيا العظمى يومئذ ، فلم يكن مكرثاً في قليل أو كثير بعقد الصلح ، وإنما ارتبط ارتباطاً شديداً بالوعود التي قطعها على نفسه في الانتخابات البريطانية العامة التي جرت منذ زمن يسير ، وتقضي بتقديم مجرمي الحرب للعدالة ، وأن تدفع ألمانيا تعويضات عنها^(٥) .

أما رئيس وزراء فرنسا (كليمنصو) ، فكان بدوره يمثل في جلاء رجل الدبلوماسية القديمة المصمم على الانتقام والمطالب بمصالح فرنسا ، والشروط الكفيلة بحماية بلاده ، وإلى جانب ذلك ارتبطت كل من بريطانيا وفرنسا باتفاقاتهما مع إيطاليا وبشؤونها في الشرق



الادنى ، وأما روسيا فإنها لم تشترك في المؤتمر لأن الثورة البلشفية التي قامت بها فصلتها عن الحلفاء فناصبوها العداء وقاطعوها ^(٦) .

اتسم مشروع شروط الصلح بالنزاع العنيف بين أعضاء مجلس الأربعة ، فأصر (كليمنصو) على نزع الضفة اليسرى (للراين) من ألمانيا ، كما رغب في ضم حوض (الساار) أيضاً لفرنسا ، غير أن (ولسن) و (لويد جورج) عارضا هذه المطالب ، بيد أنهما إذا تحمل ألمانيا نفقات الحرب ^(٧) .

وبعد التغيير الذي حصل في ألمانيا ، وبعد أن هرب قيصر ألمانيا ، (وليم الثاني) إلى هولندا ، أرسلت الحكومة بعثة الهدنة برئاسة (ماتياس ارزبرجر) زعيم حزب الوسط ، استهدفت الشروط التي قدمها الحلفاء جعل ألمانيا لا حول لها ولا قوة ، والتأكد من تنفيذها لشروط انصلح ^(٨) .

اشتراطت الهدنة الانسحاب الألماني المباشر من الأراضي المحتلة في الجبهة الغربية ومن جميع الأراضي غرب (الراين) ، وأن تحتلها قوات الحلفاء ، والغاء معاهدات (برست ليتوفسك) و(بوخارست) ، وانسحاب القوات الألمانية من رومانيا والنمسا والمجر وتركيا وروسيا ، وتقوم ألمانيا بتسليم (٥٠٠٠ قاطرة) ، (٥٠٠٠ لوري) ، (١٥٠.٠٠٠ عربة نقل) وأن تسلم أكثر من (١٦٠ غواصة) ، وعدد كبير من السفن الحربية الأخرى للحلفاء ، كان لابد لوفاة ألمانيا أن يقبل الهدنة برغم صرامة شروطها ^(٩) . وكان امد الهدنة ثلاثين يوم، ولكن تجددت لمدة أخرى حتى إبرام الصلح .

لقد ألقى عبء عقد سلام دائم على عاتق الأربعة المنتصرين : (لويد جورج) ، (كليمنصو) ، (ولسن) ، (أورلاند) ، وتركت روسيا هذه الأمور الدولية في أعقاب الثورة الشيوعية . فكانت بريطانيا معنية بأمر هام بالنسبة لألمانيا ، وهي لا تريد أن يؤدي الضغط على ألمانيا إلى أن تلقى بنفسها بين يدي روسيا البلشفية ، وكان على بريطانيا أن تمنع فرنسا من التمادي في دعواها من أنها تحتاج إلى عمق استراتيجي في داخل الأراضي الألمانية ^(١٠) .

كانت وجهة نظر (لويد جورج) إزاء ألمانيا هي لابد من تقليص اظافرها ، ولكن ليس للدرجة التي تصبح ألمانيا جثة هامدة ، وهناك من يرى أن (لويد جورج) ، كان متعلقاً في معاملته لألمانيا المهزومة ، إذ قورنت شروطه التي أراد أن يفرضها عليها ، وهي طلب التعويضات الباهظة والقضاء على قوة ألمانيا العسكرية والاقتصادية ، حيث لا تستطيع أن تنهض مرة أخرى ، وهي في نظر الشعب البريطاني هي التي جرت الكوارث الكبرى على العالم الأوربي بتحديدها الدول الكبرى وعلى رأسها بريطانيا ^(١١) .

ومن العوامل الجوهرية التي جعلت بريطانيا تنظر إلى ألمانيا نظرة أكثر اعتدالاً من نظرة فرنسا ، وأكثر واقعية ، أن عواطف الشعب الجامحة بعد الانتصار كان من الممكن السيطرة عليها ، بسبب تلاشي أكبر خطر كان يهدد بريطانيا ، وهو استسلام الاسطول الألماني ، بعكس الحال بالنسبة للجيش الألماني الذي كان خطراً مباشراً ودائماً على فرنسا ، وكل ما حدث له أنه ألقى السلاح ، ومنع ألمانيا من الحصول على أسلحة هجومية ، ومنعت من التجنيد الاجباري ، وتحديد القوات المسلحة ^(١٢) .



ألمانيا ومعاهدة الصلح

وجه المؤتمر اهتماماً خاصاً إلى معاهدة الصلح مع ألمانيا ، ويعود ذلك إلى ثقل دورها في الحرب ، وقد تم توقيع المعاهدة في ٢٨ حزيران ١٩١٩ و بعد ان عرضت بنود المعاهدة على الوفد الألماني اعترض الوفد بشدة على بنودها ، لأنها لم تلتزم بشروط الاستسلام التي وقعت عليها ألمانيا ، فضلاً عن استحالت تنفيذ كثير من نصوصها ، بيد انه لم يكن امامهم من سبيل سوى توقيعها (١٣) .

وتم توقيع المعاهدة وعرفت باسم (معاهدة فرساي) ، لأنها وقعت في قاعة المرايا بقصر فرساي (١٤) . وقد بلغ عدد صفحات المعاهدة ٢٣٠ صفحة ، ويمكن تلخيص ابرز مضمانيها الى الأقسام التالية :

١- القسم الأول : وتضمن ميثاق عصبة الأمم ، وقد أدرج هذا الميثاق في مقدمة جميع المعاهدات ، وكان ذلك بناء على إلحاح الرئيس الأمريكي ، على ان ميثاق عصبة الأمم يجب ان يكون جزءاً لا يتجزأ من تسويات الصلح (١٥) .

٢- القسم الثاني : موضوع الحدود ، نصت المعاهدة على إعادة (اللازاس واللورين) إلى فرنسا ، كما حصلت فرنسا على مناجم الفحم في منطقة السار ، التي تقرر ان تعهد أدارتها لمدة خمس عشرة سنة إلى لجنة خاصة تحت إشراف عصبة الأمم ، وكان ذلك على سبيل التعويض عن الأضرار التي لحقتها الجيش الألماني بالمناجم الفرنسية (١٦) . وان يجري استفتاء بعد انقضاء المدة المحددة حول بقاء سكانها مع الجاني الألماني او الانضمام الى فرنسا ، أو البقاء تحت إشراف عصبة الأمم (١٧) .

كما حصلت بلجيكا على ثلاث مدن مهمة هي (ايوين) و(مالدي) و(مورسن) ، وتقرر إجراء تصويت في القسم الشمالي من (شلزوفيك) لتقرر الأغلبية الدنماركية مصيرها (١٨) .

وتنازلت ألمانيا عن الجزء الأكبر من جهاتها الشرقية في (بوزن) و(بروسيا الغربية) إلى بولندا ، وأجراء استفتاء في (سيلزيا العليا) ، واعتبار (دانزج) ولاية حرة داخل الاتحاد الكمركي البولندي ، وأجراء استفتاء في أجزاء (بروسيا الشرقية) لتقرر الانضمام إلى بولندا أو تبقى مع ألمانيا ، والتخلي عن كافة المستعمرات الألمانية ، وتنظيم شؤونها في ظل الوصايا لتشرف عليها عصبة الأمم (١٩) .

وتتحمل ألمانيا وحدها مسؤولية الحرب بمقتضى المادة ٢٣١ ، كما تقرر السماح لها في الاحتفاظ بجيش لا يزيد على (١٠٠ ٠٠٠ رجل) ، وتجريدها من المدافع الكبيرة ، عدا كمية محدودة من المدافع الصغيرة ، وتحديد سفن الأسطول الألماني بست سفن حربية فقط ، وعدم السماح لألمانيا بامتلاك غواصات أو طائرات حربية ، نزع أسلحة



حصون (هليجولاند) واحتلال الحلفاء بلاد (الراين) مدة خمسة عشر سنة ، أو أكثر حسبما تقتضي الضرورة ، وفتح قناة (كيل) للسفن الحربية والتجارية لجميع الدول ، وتدويل انهار ألمانيا ، ومحاكمة الامبراطور الألماني السابق (٢٠) . وكذلك دفع الالمان التعويضات عن الخسائر التي أصابت المدنيين في الحرب وتقديم الحساب الختامي لها عند ذلك في أول مايس سنة ١٩٢١ ، والى ان يحين ذلك الوقت تدفع ألمانيا (خمسة بلايين) دولار وتدفع الباقي على ثلاثين عام ، والزمّت ايضا بتسليم جميع سفنها التجارية التي تزيد حمولتها على (١٦٠٠ طن) ، ونصف السفن التي تتراوح حمولتها (٨٠٠ طن) وكذلك أسطول الصيد ، وتحمل ألمانيا نفقات جيوش الاحتلال ، وتلتزم ببيع سلعها في بلاد الحلفاء (٢١)

٣- القسم الثالث : الضمانات ، كان من بنود معاهدة الصلح الجديدة ، التي كان غرضها ضمان امن جيران ألمانيا عن طريق إضعاف القوة العسكرية للاخيرة ، ويشير البعض إلى هذه البنود بوصفها ((ضمانات عسكرية)) ، كان لفرنسا وإصرارها دور واضح في إدراجها في المعاهدة (٢٢) ، فقد نصت المعاهدة على تحديد عدد الجيش الألماني بما لا يزيد على (١٠٠.٠٠٠ رجل) ، وكذلك تحديد القوة البحرية الألمانية ، بست بوارج حربية ، وست طرادات خفيفة وست مدمرات واثنى عشر مركب طوربيد ، ومنعت ألمانيا من صنع الغواصات ، كما منعت من صنع الطائرات ومن تأسيس قوة جوية ، ومنعت ايضا من صنع المدرعات والدبابات أو استيرادها ، والزمّت بعدم تصنيع الغازات السامة ، وإلغاء الخدمة العسكرية الاجبارية (٢٣) .

ولأجل ضمان أمن فرنسا تقرر ان تحتل قواتها الجانب الغربي من نهر (الراين) لمدة خمسة عشر سنة ، وإيجاد منطقة منزوعة السلاح في شرق (الراين) ، ونصت المعاهدة على تكوين لجان خاصة من دول الحلفاء للإشراف على تنفيذ المواد العسكرية الواردة فيها ، ومضاف إلى الضمانات العسكرية ، حصلت فرنسا على ضمانات سياسية بتوقيعها اتفاقيتين مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٨ حزيران ١٩١٩ والحقا (بمعاهدة فرساي) ، تعهدت الدولتين فيهما بتقديم المساعدة السريعة لفرنسا في حالة تعرضها أي اعتداء ألماني مفاجئ ، أو في حالة عزم ألمانيا إعادة تسليح منطقة (الراين) (٢٤) .

ان من أهم المشاكل صعوبة في المعاهدة ، كان تحديد كمية التعويضات التي يطلبها الحلفاء من ألمانيا عوضاً عما حدث من خسائر أثناء الحرب ، وقد تركت هذه المادة في المعاهدة تبرير إجبار ألمانيا على دفع الغرامة الحربية على سبيل التعويض عن الاضرار والخسائر التي لحقت بدول الحلفاء والدول الملحقّة بها من جراء الحرب (٢٥) .

وقد ترك هذا الأمر لقرار تقدمه لجنة التعويضات من الحلفاء بعد سنتين وتبين فيه مقدار ما يجب ان تدفعه ألمانيا وكيفية الدفع ، ولكن رغم ذلك فقد طلب من ألمانيا ان تدفع مبلغ (خمسة بلايين دولار) في أول الأمر إلى أن ينظروا في الحساب ، كما طلب منها ان تبني للحلفاء سفناً عوض السفن التي أغرقتها ، وان تقدم إلى فرنسا كميات هائلة من الفحم الحجري بدل المناجم التي دمرت (٢٦) .

وقد تنبأ كثير من الاقتصاديين بصعوبة تطبيق بنود هذه المعاهدة ، وبأنها ستعيق انعاش أوروبا المالي ، ورغم



الامان ارسلوا احتجاجات عديدة إلى المؤتمر ، قائلين ان هذه المعاهدة وضعت بدافع الانتقام لتدمير بلادهم ، وأنها لا تنطبق والنقاط الأربعة عشر التي جاء بها الرئيس الأمريكي ولسن ، وان عدم تحديد مبلغ التعويضات معناه تكبيل ألمانيا بأغلال العبودية الابدية ، وان المبلغ المطلوب دفعه حالا يفوق ثمن كل ما في ألمانيا من ثروة

معاهدات الصلح

في اثر انتهاء انتهت الحرب العالمية الأولى وقعت اتفاقيات الهدنة ، بدأت مشاكل احلال السلام في الظهور ، وبعد طول مباحثات ، اتفق زعماء الحلفاء على عقد اتفاقيات منفردة للصلح ، وليست اتفاقية عامة واحدة ، لأن الحرب قد غيرت الكثير من معالم الدول وعلاقاتها ، وخاصة في الوسط وشرق أوروبا ، حيث اختفت امبراطوريات أربع هي امبراطوريات النمسا والمجر وألمانيا وروسيا القيصرية والدولة العثمانية .

وكان من الصعب في وسط ما حدث رسم حدود جديدة ، لأن بعد انتهاء الحرب عام ١٩١٨ ، بدأت أعمال العنف تبرز من حين لآخر ففي أنحاء القارة لمدة خمس سنوات متتالية ، ففي (البلقان) اصطدمت يوغسلافيا بالنمسا بسبب (كارنثيا) مع الايطاليين بسبب (فيوم) ، واحتلت رومانيا (بساربيا) ، واقتتل اليونانيون والأتراك لمدة ثلاثة اعوام في اسيا الصغرى ، ولكن القتال لم يلبث ان توقف ، ووقعت معاهدات الصلح ، (معاهدة فرساي) مع ألمانيا يوم ٢٨ تموز ١٩١٩ ، و(معاهدة سان جيرمان) مع النمسا يوم ١٠ ايلول ١٩١٩ ، و(معاهدة تريانون) مع المجر يوم ٢٢ اذار ١٩١٩ ، و(معاهدة تويللي) مع بلغاريا يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩ ، و(معاهدة سيفر) مع الدولة العثمانية يوم ٢٠ اب ١٩٢٠ ، و(معاهدة لوزان) يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ (٢٧) .

لم تختلف هذه المعاهدات التي فرضت على الدول الأخرى المنحدرة في الحرب عن (معاهدة فرساي) في خطواتها العامة ، وهذه المعاهدات هي :

١- معاهدة سان جرمان :

وقعت (معاهدة سان جرمان) في ١٠ سبتمبر ١٩١٩ ، وقد اعترفت النمسا فيها بمسؤوليتها في قيام الحرب العالمية الأولى ، وكان لزاما عليها بالتالي ان تدفع غرامة حربية ، كما حدد جيشها بما لا يزيد على (٣٠٠ ٠٠٠ رجل) ، ومنعت من الاتحاد مع ألمانيا ، وقد نصت المعاهدة على تنازل النمسا عن مناطق واسعة (٢٨) .

وتنازلت عن (التيرول الجنوبية) و(ترنتينو) و(تريستا) و(جزر دالماشيا) إلى ايطاليا ، وعن (بكوفينا) إلى رومانيا ، وعن (البوسنة والهرسك) و(ساحل دالماشيا) إلى يوغسلافيا الجديدة ، وعن (بوهيميا) و(مورانيا) وقسم من النمسا الجنوبية و(سيليزيا) النمساوية إلى جيکوسلوفاكيا ، وعن (غاليسيا) و(تشن) إلى بولندا (٢٩) .

وبهذه التنازلات تقلصت الامبراطورية النمساوية الى ربع مساحتها تقريباً ، وما يزيد عن خمس سكانها بقليل ، فبعدما كان عدد مواطنيها حوالي ثلاثين مليون نسمة ، لم يتبقى جراء اتزاع اراضيها انفة الذكر الا ستة ملايين ونصف المليون مواطن فقط (٣٠) ، فضلاً عن تعهداتها والتزامتها لتعويضات المالية مدة ثلاثين سنة (٣١) .



٢- معاهدة تريانون :

كان في نية الحلفاء ان يفتحوا مفاوضات الصلح مع المجر (هنغاريا) ، في الوقت نفسه الذي فتحوها مع النمسا ، ولكن توقيع معاهدة الصلح مع المجر تأخر حتى أواخر تشرين ثاني عام ١٩١٩ ، وتألّف حكومة هنغارية يعترف بها مجلس الحلفاء الأعلى في باريس ، وفي كانون ثاني عام ١٩٢٠ قدم أول مشروع لمعاهدة الصلح إلى الوفد الهنغاري (٣٢) .

اعطيت معظم الأراضي الهنغارية السابقة إلى الدول المجاورة ، يوغسلافيا ورومانيا وجيكوسلوفاكيا وحتى النمسا ، نالت يوغسلافيا (كرواتيا) وجزء من (باناث) ، واخذت رومانيا بقية (باناث ترانسلفانيا) ، جزء من السهل الهنغاري في الغرب ، واعطيت جيكوسلوفاكيا (سلوفاكيا) وبعض الأراضي الواقعة في شرقي وجنوب (الكارپات) ، يسكنها نحو (تصف مليون) اكراني ومنحت النمسا هنغاريا الغربية الألمانية ، وهذه الحالة الوحيدة التي نالت بها إحدى دول الوسط المنحدرة اراض اضافية ، وأجل النظر في مصير (فيوم) منفذ هنغاريا إلى البحر إلى مفاوضات تجري بين ايطاليا ويوغسلافيا ، أي أن المجريين خسروها .

وقد تحولت هنغاريا من دولة مساحتها أكثر من (١٢٥) ألف ميل مربع ونفوسها أكثر من (٢٠) مليون نسمة ، إلى دولة صغيرة لا ساحل لها ، مساحتها (٣٥) ألف ميل مربع وتقلصت نفوسها نحو (٨) ملايين نسمة ، بينما صار يعيش خارج حدودها نحو (٣) ملايين مجري ، وكان من الصعب أن يوفق بين ما تم من تسوية في الأراضي وبين أي مبدأ واضح (٣٣) .

أما بقية شروط المعاهدة فمشابهة لشروط معاهدة (سان جرمان) ، وقد اعترضت هنغاريا بصفة خاصة على حدودها دون إجراء استفتاء ، وعلى منع إعادة أسرة (هايسبرك) المالكة ، وأخيراً تم التوقيع على المعاهدة يوم ٤ حزيران ١٩٢٠ في قصر (تريانون) المجاور (لفرساي) (٣٤) .

وبذلك وقعت المجر المعاهدة وبمقتضاها انسلخت عن بلاد المجر القديمة ثلاثة أرباع اراضيها ، وكذلك ثلثا سكانها تقريباً ، قبلت المجر دفع التعويضات ، والاحتفاظ بجيش مقداره (٣٥٠٠٠) رجل ، وان تتحمل جزءاً من الديون القديمة على النمسا والمجر ، وان تسلم مجرمي الحرب (٣٥) .

٣- معاهدة نويلى :

كان على بلغاريا ان تدفع ثمن دخولها الحرب ، وطالب البلغاريون في مؤتمر الصلح بما طالب به المجريون ، لقد طالبوا بإجراء استفتاء في المناطق المختلف عليها ، لكي يقللوا من خسائرهم التي توقعوها ، ولكن الحلفاء لم يعيروا أهمية لها ، لأنهم في رسمهم لحدود الدول التي اقامتها المعاهدات ، وهي جيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وبولندا ، لم يهتموا بإجراء أي استفتاء وغايتهم ان يحرروا بلغاريا من بعض المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية ، ليصبح من الصعب عليها مستقبلاً شن أي حرب هجومية أخرى (٣٦) .

وبذلك فإن (معاهدة نويلى) التي وقعت في يوم ٢٧ تشرين ثاني عام ١٩١٩ ، اعطيت اقاليم (ديرومة) لرومانيا ، وأعطت يوغسلافيا أربعة مناطق استراتيجية صغيرة ، وتبلغ مساحتها جميعاً ٩٧٥ ميل مربع ، ولكنها تعطي ليوغسلافيا السيطرة التامة على بعض الممرات الهامة ، وتبعد الحدود البلغارية عن خط سكة حديد (بلغراد - سالونيك) ، ذو الأهمية



الاستراتيجية (٣٧) .

ونصت المعاهدة على ان تسلم بلغاريا لبلاد اليونان ، المنطقة الغربية من (ترافيا) ورغم أن اغلب سكان ذلك الاقليم كانوا خليط من الاجناس اليونانية والبلغارية والتركية ، دون أن يكون غالبية لأي جنس ، فالهدف استراتيجي ، بوضع عائق بين بلغاريا ومنطقة المضائق (٣٨) .

وقد عانى البلغار من هذه الخسارة معاناة كبيرة لانها تركتهم بلا منفذ إلى بحر ايجة، بينما كانت بلاد اليونان في غير حاجة لهذا الإقليم ، خاصة وأنها خلال حرب البلقان قد حصلت على ميناء (سالونيك) ذو الأهمية العظيمة (٣٩) . وقعت بلغاريا في ٢٧ تشرين ثاني عام ١٩١٩ معاهدة الصلح ، التي حرمتها من شاطئ بحر ايجة ، وإنما منحها ممراً تجارياً فقط ، واعترفت بلغاريا باستقلال يوغسلافيا، وقبلت دفع تعويض قدره (٤٤٥) مليون دولار ، وخفضت جيشها إلى (٢٠ ٠٠٠) رجل ، وسلمت معظم عتادها الحربي (٤٠) .

اعتقد البلغاريون ان معاهدة الصلح كانت قاسية عليهم ، خاصة وأن الشعب البلغاري لم يشأ دخول الحرب وان الملك (فرديناند) ورئيس وزرائه (دورامة) هما الذان زجا بلغاريا في اتون الحرب بجوار دول الوسط ، وضد الحلفاء ، وان عدد كبير من البلغار قد أصبحوا بعد معاهدات الصلح يعيشون في اليونان ورومانيا ويوغسلافيا .

٤- معاهدة سيفر :

كان عقد اتفاقية للصلح مع الدولة العثمانية في غاية التعقيد ، لان الحلفاء خلال فترة الحرب قد عقدوا ثلاث اتفاقيات سرية ، كلها تمس كيائها وممتلكاتها (٤١) . وبعد تقسيم ممتلكاتها في ضوء معاهدة (سايكس بيكو) ، وقيام الثورة البلشفية في روسيا القيصرية عام ١٩١٧ ، ونشر رجال الثورة الوثائق السرية المحفوظة في وزارة الخارجية القيصرية ، والتي تخص المعاهدة ، مما أثار نشر تلك الوثائق حرج كبير لبريطانيا ، والتي قطعت على نفسها عهدود كثيرة مع الشريف حسين وثورته ضدها وهذا ما أوجد تناقض بين تلك الاتفاقيات السرية (٤٢) .

لذلك جاءت (معاهدة سيفر) التي وقعت في ١٠ اب عام ١٩٢٠ متناقضة مع ما نادى به الرئيس (ولسن) أثناء الحرب ، اضطرت الدولة العثمانية إلى توقيع المعاهدة بعد ان هدد الحلفاء بإخراجها من أوربا كلها، إذا رفضت التوقيع على هذه المعاهدة (٤٣) .

فقد قضت المعاهدة بسلخ الولايات العربية عن الامبراطوريات العثمانية ، فقد أخذت بريطانيا وفرنسا كل من العراق وفلسطين وسوريا ، لتصبح دولاً خاضعة للانتداب كما نصت الاتفاقية على وضع (البسفور) و(الدردينيل) تحت إدارة دولية ، وعلى إعطاء جزر (الدوديكانز) لاييطاليا التي كانت تحتلها بالفعل منذ حربها مع الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى (٤٤) .

وكان أقصى ما وقع على الدولة العثمانية هو ان المعاهدة قضت بأن تمنح (ازمير) والاقسام الداخلية التابعة لها استقلالاً ذاتياً ، وبأن تصبح (ارمينيا) دولة مستقلة ، كما نصت على ضم اقليم (ترافيا) ، عدا رقعة ضيقة منه إلى بلاد اليونان ، وكان ذلك الاقليم يمثل بالنسبة لليونان كسباً كبيراً ، لأنها حصلت من بلغاريا على اقليم (ترافيا) الغربي ،

فأصبحت تملك كل الاقليم وتتحكم تماماً في سواحل بحر ايجة ، ومنحت عدة جزر في البحر الايجي تمتد حتى مضيق الدردنيل (٤٥) .

ونصت المعاهدة على إعطاء (قيليقية) و(كرديستان) ومعظم اراضي الاناضول الجنوبية لفرنسا ، على ان بعض



اراضي الاناضول الجنوبي حتى منطقة ازميز اعطيت لايطاليا، وكان من الواضح ان المعاهدة اجزلت العطاء لكل من اليونان واطاليا ، فبلاد اليونان ، حصلت على كل ما تريده في شبه جزيرة البلقان ، من بلغاريا وفي بحر ايجيه واسيا الصغرى ومن الأراضي العثمانية نفسها ، أما ايطاليا فقد ازداد نفوذها في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط ، بدرجة لم يسبق لها مثيل ^(٤٦) . وفي الواقع ان تلك الشروط القاسية ضد الدولة العثمانية قد اثارَت عاصفة من الاستياء في العالم الإسلامي كله ، وبخاصة لدى مسلمي الهند وكانت بريطانيا تحرص على مشاعرهم الدينية ، وعدم اثارَتهم ، ومن جهة أخرى بان الدولة العثمانية قد أصبحت عاجزة عن إبداء أي معارضة للدول العظمى نتيجة تحطيمها بالحروب المستمرة منذ عام ١٩١١ ضد ايطاليا ثم حلف البلقان ثم ضد الحلفاء ، وكذلك عجز السلطان (محمد السادس) الذي خلف أخيه (محمد الخامس) عن مواجهة مطامع الحلفاء ، واضطر إلى قبول ما فرضوه عليه على أن نزول القوات الايطالية في جنوب غرب اسيا الصغرى ، ونزول القوات الايطالية في (سمرنه) ^(٤٧) .

قامت بتوقيع المعاهدة ، حكومة الدولة العثمانية ، كما سيطرت عليها قوات الاحتلال الدولية ، وتنازل السلطان بمقتضى تلك المعاهدة عن الأراضي غير العثمانية وافر بما يلي :

- ١- الاعتراف باستقلال مملكة الحجاز .
 - ٢- وضع سوريا تحت الانتداب الفرنسي والعراق تحت الانتداب البريطاني .
 - ٣- إشراف اليونان على إدارة (ازميز) والاراضي المجاورة لها لمدة خمس سنوات .
 - ٤- التخلي جزر (الدوديكانيز) و(رودوس) إلى ايطاليا وضم (تراقيا) وما تبقى من الجزر التركية في بحر ايجيه إلى اليونان والاعتراف باستقلال (ارمينيا) .
 - ٥- تدويل المضائق ونزع السلاح من الجهات المجاورة لها ^(٤٨) .
- لم يعترف القوميين الاتراك بهذه المعاهدة وقاموا بقيادة (مصطفى أتاتورك) ببناء قوة حربية في الاناضول ، وشكلوا حكومة مناهضة لحكومة السلطان ، ودول الحلفاء المنتصرة ، وبعد سلسلة من المواجهات الدامية مع القوى المحتلة لاراضيها الحالية ، نجحت في اقضاء اليونانيين والايطاليين ، وكذلك تم إبرام معاهدة مع الفرنسيين انسحبوا بموجبها عن القسم الاعظم من اراضي الاناضول ، ولم يبق تحت سيطرتهم الا لواء الاسكندرونة السوري الاصل ، الامر الذي اضطر معه الحلفاء الى عقد سلسلة من المفاوضات مع القوميين الاتراك توجت في نهاية المطاف بتوقيع معاهدة (لوزان) عام ١٩٢٣ ، والتي نصت على استقلال اراضي تركيا الحالية ، كما تعهدت الاخيرة بالاعتراف باستقلال كافة الدول التي كانت خاضعة لها بموجب مقررات هذه المعاهدة ^(٤٩) .



الخاتمة :

وجدت الدول الظافرة نفسها في آخر عام ١٩١٨ أمام عمل واسع لم يحدث له مثيل سابقاً ، وفي الحقيقة ان حرب عالمية امتدت بين عام ١٩١٤ - ١٩١٨ ، لم تزعزع أوروبا فحسب ، بل ان مؤثراتها امتدت خارج القارة ، وان كثيراً من الدول المحاربة غيرة غير الأوروبية

كاليابان والصين ودول أمريكا اللاتينية ، قد اشتركت في مؤتمر السلام .

كان في استطاعة الدول الظافرة ان تفرض وجهات نظرها ، لان خصومها كانوا في حالة لا يستطيعون معها معاودة الحرب ، ففي حزيران ١٩١٩ ، عندما فكر بعض الالمان برفض توقيع (معاهدة فرساي) ، كان كبار الزعماء العسكريين ، ومنهم المارشال (هندنبورغ) ، متفقين مع الحكومة في ان كل محاولة مقاومة إنما هي شيء من قبيل الوهم لان الجيش الالماني اضاع نصف عتاده الحربي ، وان ألمانيا كانت في حالة تهدم معنوي وسياسي .

أرادت معاهدات الصلح في ١٩١٩ ان توطد توازناً جديداً في أوروبا ، وما أرادته الرئيس الأمريكي (ولسن) ، هو ألا يسوى السلام بشكل تسوية دبلوماسية بسيطة ، أو حل وسط ضعيف لا يدوم ، ان ما يريده هو ان يقوم سلام قادر على تنظيم العلاقات الدولية ضمن اطار منظمة دولية سميت ب(عصبة الامم) وان يكون من بين مبادئها السلام وحرية الشعوب في تقرير مصيرها واحترام القوميات .

لقد قيل إن (معاهدة فرساي) كان من طبيعتها ان حضت ألمانيا على الرغبة بالثأر ، ومع هذا فهي لم تنزع ألمانيا وسائل الأخذ بهذا الثأر ، ولذلك نقول ان المنتصر تأخذه العزة بالنصر ، والمهزوم لا يتطلع إلى الثأر في عصر كانت فيه العدالة الدولية حبيسة الأطماع القومية والسياسات الإمبريالية .

ولا شك ان الاحتلال العسكري لأرض ألمانيا ، وضم بعضها لدول متاخمة لأراضيها ، وفرض غرامة باهضة عليها ، والصاق تهمة مجرمة حرب عليها ، وبزعمائها ، كلها أمور لابد ان تثير في ألمانيا روح القومية المطالبة بالتكامل القومي الألماني الذي يعني ظهور ألمانيا الكبرى ، والذي يعني الخطر كل الخطر على فرنسا ، خاصة وان وجود مائة ألف جندي - وهو الحد الأقصى للجيش الألماني كقيل بأن يكون نواة لجيش الانتقام .

الهوامش :

- (١) سلمان ، علي حيدر ، تاريخ الحضارة الأوروبية الحديثة ، دار واسط للدراسات ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٣٨٩ .
- (٢) شنايدر ، لويس . ل ، ترجمة سعيد عبود السامرائي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، بلا ص ١٥٧ .
- (٣) لانجر ، لويس ، ترجمة محمد مصطفى زيادة ج ٧ القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٢٤٨٢ .
- (٤) رفعت ، محمد ، التوجه السياسي للفكرة العربية ، مصر ١٩٦٤ ص ١٢٧
- (٥) لانجر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨٦ .
- (٦) سلمان ، المصدر السابق ، ص ٣٩٠ .
- (٧) لانجر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨٦ .
- (٨) سلمان ، المصدر السابق ، ص ٣٩١ .
- (٩) صالح ، محمد محمد وآخرون ، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، دار الكتب ، الموصل ، ١٩٨٤ ، ص ٨١ .



- (١٠) ابو عليه ، عبد الفتاح حسن ، تاريخ أوروبا الحديث ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٧٩ ، ص ٤٥٣ .
- (١١) حسين ، فاضل وآخرون ، التاريخ الأوربي الحديث ، دار الكتب ، الموصل ، ١٩٨٢ ، ص ٢١٤ .
- (١٢) أبو عليه ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .
- (١٣) مراد ، خليل علي وآخرون ، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥٩ .
- (١٤) ويلز ، هـ . ج ، موجز تاريخ العالم ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، مراجعة محمد مأمون ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٣٦٥ .
- (١٥) لانجر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨٧ .
- (١٦) مراد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩ .
- (١٧) صالح ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .
- (١٨) أبو عليه ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .
- (١٩) سلمان ، المصدر السابق ، ص ٣٩٥ .
- (٢٠) رونوفسن ، بيير ، تاريخ القرن العشرين ، تعريف نور الدين حاطوم ، ط ٢ ، دار الفكر ، ١٩٨٠ ، ص ١١٧ .
- (٢١) فشر ، هـ.أ.ل ، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠ ، ترجمة احمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٤ ، ص ٢٢٣ .
- (٢٢) مراد ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .
- (٢٣) ويلز ، المصدر السابق ، ص ٣٦٤ .
- (٢٤) جرانت ، أ.ج ، أوروبا في القرن التاسع عشر والعشرين ، ترجمة بهاء فهمي ، ط ٦ ، دار الحمامي للطباعة ، القاهرة ، بلا ، ص ٣٥٠ .
- (٢٥) فشر ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .
- (٢٦) سلمان ، المصدر السابق ، ٣٩٦ .
- (٢٧) الدسوقي ، محمد كمال ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٤٠٥ .
- (٢٨) الصمد ، رياض ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، بلا ، ص ٢٨٠ .
- (٢٩) الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٤١٠ .
- (٣٠) لانجر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨٩ .
- (٣١) لانجر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨٩ .
- (٣٢) الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٤١٠ .
- (٣٣) حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ .
- (٣٤) شنيدر ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
- (٣٥) رونوفسن ، المصدر السابق ، ١٢٣ .
- (٣٦) ويلز ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩٠ .



- (٣٧) الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٤١٢ .
 (٣٨) الصمد ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .
 (٣٩) سلمان ، المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .
 (٤٠) الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٤١٢ .
 (٤١) فشر ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .
 (٤٢) ابو علي ، المصدر السابق ، ص ٣٨٩ .
 (٤٣) معاهدة القسطنطينية ١٩١٥/٤/١٥ ، معاهدة لندن ١٩١٥/٤/٢٦ ، معاهدة سايكس بيكو ١٩١٦/٦/١٦ .
 (٤٤) الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٤١٧ .
 (٤٥) رفعت ، المصدر السابق ، ص ٣٣٣ .
 (٤٦) شنايدر ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
 (٤٧) لانجر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩٢ .
 (٤٨) الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٤١٨ .
 (٤٩) المصدر نفسه ، ص ٤١٨ .
 (٥٠) حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .
 (٥١) المصدر نفسه ، ص ٢٤٠ .

المصادر

أولاً: العربية:

- ١- جرانث ، أ. ج. ، أوربا في القرن التاسع عشر والعشرين ، ترجمة بهاء فهمي ، ط ٦ ، دار الحماني للطباعة ، القاهرة ، بلا .
- ٢- لانجير ، ولیم ، موسوعة تاريخ العالم ، ترجمة محمد مصطفى زيادة ، ج ٧ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- ٣- ويلز ، ه. ج. ، موجز تاريخ العالم ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، مراجعة محمد مأمون ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٤- رونوفسن ، بيير ، تاريخ القرن العشرين ، تعريب نور الدين حاطوم ، ط ٢ ، دار الفكر ، ١٩٨٠ .
- ٥- فشر ، ه. أ. ل. ، تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠ ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٤ .
- ٦- شنايدر ، لويس ل. ، ترجمة سعيد السامرائي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، بلا .



ثانيا: العربية :

- ١- سلمان ، علي حيدر ، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة ، دار واسط للدراسات ، بغداد ١٩٩٠.
- ٢- رفعت محمد ، التوجيه السياسي للفكرة العربية ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٤ .
- ٣- صالح ، محمد محمد وآخرون ، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٤٥ دار الكتب ، الموصل ، ١٩٨٤ .
- ٤- أبو عليه ، عبد الفتاح حسن ، تاريخ أوروبا الحديث ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٧٩ .
- ٥- حسين ، فاضل وآخرون ، التاريخ الأوربي الحديث ، دار الكتب ، الموصل ، ١٩٨٢ .
- ٦- مراد ، خليل علي وآخرون ، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر ، الموصل ، ١٩٨٨ .
- ٧- الدسوقي ، محمد كمال ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة ١٩٧٦ .
- ٨- الصمد ، رياض ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، بلا .

